دور "المتلقّي" في التّراث النّحويّ العربيّ: دراسة في ضوء مقاربات لغويّة حديثة

نيفين أحمد البدوي* وفيصل صفا**

تاريخ الاستلام: 2020/10/11 تاريخ القبول: 2020/11/16

https://doi.org/10.51405/19.1.7

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور "المتلقي" في التراث النحوي العربي، وذلك للكشف عن المستوى الذي تمتع به الدرس النحوي العربي القديم في تناول الموقف الكلامي بعامة، والمتلقي بخاصة - بوصفه عنصرًا ذا خطر في الموقف التخاطبي - ولمعرفة مدى توافر هذا الدرس القديم على مفاهيم لغوية تُعَدُّ من إبداعات الدراسات اللغوية الحديثة - أدبية ولغوية - على حد سواء. لقد جاء هذا البحث لإبراز دور المتلقي الفاعل وتجليته في عملية التواصل الخطابي، وتوجيه الخطاب، وكيف تعمل عناصرالسياق الخارجية مع العناصر الداخلية في تحقيق الفهم والإفهام للمتلقي، ونجاح العملية التواصلية بين أطراف الخطاب. وخَلَصَ البحث، في استقرائه جملة من الأحكام النحوية في كتب التراث النحوي، إلى أن المتلقي كان حاضرًا في أذهان النحاة القدامى وهم يبنون القواعد النحوية ويوجهونها، كتعريف المكونات النحوية أو تنكيرها، وتقديمها أو تأخيرها، وحذفها أو ذكرها. ولا غرابة في ذلك؛ لأن اللغة لا يمكن أن تتجسّد وظيفتها الحقيقية - وهي إحداث التواصل - إلا بوجود المتلقي.

الكلمات المفتاحيّة: دور، المتلقي، النحو العربي، بناء التراكيب، الفائدة، أمن اللبس، مقاربات حديثة.

تمهيد:

يمكن القول بأن بناء التراكيب في اللغة، أي لغة، تحكمه أسس وقواعد يُعتمد عليها، ولم يعقد النحاة القدامى فصولًا خاصة يتحدثون فيها عما سماه غرايس (Grise) بقواعد التخاطب – بحسب ما يشير محمد الشاوش[1]، لكننا نجد إشارات تدل على أن لنحاتنا العرب القدامى أسلوبهم في الحديث عن بناء التراكيب وطريقة تآلفها - بحسب المباني النحوية، وبحسب المعاني.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعيّة كلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2022.

* طالبة دكتوراة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

هذه الأسس المبنية على المعاني ميزت طريقة نحاة العربية، و"كانت تهدف إلى تقريب الهوة بين المتخاطبين وهذا أدى بالطبع إلى اهتمام جاد من النحاة بالمتكلم وما يقصده بالمعنى من جهة، وبالمخاطب (المتلقي) وما يمكن أن يستفيده من هذا المعنى من جهة أخرى"[2]؛ إذ جعلوا منهجهم - في بناء الجملة أوالتركيب - يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى – على حد قول مصطفى حميدة[3]. وإن صحة أداء المبنى للمعنى هو غاية ما يسعى إليه علم النحو الذي يقوم على أساس الناحية اللفظية المتمثلة في (الإعراب) و(فكرة العامل)، فقسموا الأبواب النحوية وفق هذه الناحية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات. وكانت غاية هذا النهج الذي اختطه نحاة العربية القدامى تجاوزَ اللحن، وسلامةَ الرسالة اللغوية (التركيب) من أجل تحقيق غايتين تواصليتين[4]:

الأولى: نجاح عملية التواصل مع الآخر بفعل تعلّم الوسائل اللغوية السليمة للكلام العربي الفصيح.

والأخرى: محاولة فهم النص (التركيب) فهمًا سليمًا مبنيًا على معرفة قصد المتكلم وغاياته من الكلام.

ومن أجل تجاوز اللحن والقضاء عليه كان نحاة العربية القدامى على وعي بضرورة تأصيل نحوي، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي ومعطيات المقام، وإدخالها في منظومة القواعد[5]، كانوا على وعي بضرورة تأسيس علم قائم على "اللغة في الاستعمال" بين المرسل والمستقبل أو المتلقي[6]؛ لذا وجب التركيز "على البعد العملي للمعنى، بصورة أكبر. ويعني المعنى في المحادثات"[7]، ماذا قصد المتكلم، وماذا فهم السامع، وماذا حدث في التركيب حتى يصبح تداوليًا، وهل هو على الحقيقة في الاستعمال والقاعدة أو جاء مخالفًا للقياس حذفًا وتقديمًا وزيادةً ... إلخ[8]، فالمعنى يتحقق من خلال مراعاة الأعراف الاجتماعية والعادة. والمتلقي والموقف التخاطبي أحد هذه الأعراف التي يراعيها المتكلم عند بنائه للتركيب. وقد ذكر الجرجاني بصريح العبارة – بحسب ما يشير الشاوش[9] – أن للكلام مخارج ومسالك تكون فيه وذلك في قوله: "فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم "دخلَ قومٌ على فلانٍ فقالَ كذا" أن يقولوا: فما قالَ هو، ويقول المجيب: "قال كذا"؛ أخرَج الكلام ذلك المخرج لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه"[10].

وقد أدرك النحاة أنه لا يكفي اشتراط سلامة التركيب اللغوي من الناحية القواعدية والنحوية، بل يلزم أن يستقيم معه المعنى المقبول لدى المتلقي؛ فالتركيب القائل: شربتُ البحر، سليم من الناحية القواعدية، غير أن المعنى مستحيل، وهو ما يسميه ابن هشام (بالكلام المستقيم المستحيل)[11]، فهو مستحيل من حيث المعنى والدلالة عند المتلقي، مستقيم من حيث النحو، وهذا يعني أن لا قيمة للتراكيب إذا لم تُراعَ فيها الضوابط الدلالية التي تجعل منها تراكيب ذات معانٍ تتنوع حسب حاجة المتلقي، وهو ما اصطلح عليه بالمستوى الدلالي، و"علم المعاني" عند

البلاغيين. ويترابط هذا المستوى مع المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي، ويدل على أن بناء التركيب لا يسير بصورة عشوائية، بل لا بد من أسس وقواعد يبنى عليها؛ ويعني هذا أن الأعراف الاجتماعية العربية اتخذت من مراعاة أحوال المتلقي طريقاً إلى الفهم والإفهام. وتعد فكرة (مقتضى الحال) أو (المقام) أو (الموقف التخاطبي) مفتاحًا لفهم كثير من القضايا والمسائل النحوية، وهذا ما جعل بنفينست (Benvenest) يؤكد ضرورة تَمَثُّل وضع المخاطب ومراعاة حاله لاكتمال الخطاب[12]، وهو ما دفع نحاة العربية إلى وضع التراكيب في أطر قواعدية تضمن السلامة اللغوية والصحة الدلالية بعيدًا عن اللبس والغموض؛ كونها الطريق المؤدية إلى سلامة التركيب وتحقيق الإفادة للمتلقي؛ فجعلوا السمة الأساسية في تحديد الكلام أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها[13]، ولا تتم الفائدة إلا إذا كان الكلام (التركيب) مفهومًا عند المتلقي، "وهذا الأمر صار عماد التأسيس النحوي العربي، فقد أُسس النحو لأجل الإفادة والتفاهم بين المتكلم والمخاطب"[14]. وهذا يكشف اهتمام النحاة القدامى بالمتلقي؛ فقد جعلوا مراعاته وتفهُّم ظروفه وأحواله من أسس بناء الأحكام النحوية في عملية التقعيد، وهذا ما دفع مصطفى حميدة إلى القول بأن النحاة أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم[15]. ويرى حميدة أن نظرة النحاة العرب لنظام اللغة الذي ينطلق من المبنى إلى المعنى - هو ما جعلهم يضعون دور المتلقي في المقام الأول. ويبدو أن عنايتهم تلك بدور المتلقي جعلتهم ينظرون إلى المبنى على أنه هو الأصل، وأن المعنى تابع له، ومن المعلوم في عملية الاتصال اللغوي أن المبنى سابق عند المتلقي على المعنى[16]. واستنادًا إلى ما تقدّم، فقد أقام النحاة دراستهم على أسس لغوية وغير لغوية؛ فجعلوا الإسناد من الأسس اللغوية العامة في بناء التراكيب؛ فكان التركيب بنوعيه (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) النواة التي انطلقوا منها في رسم قواعدهم. أما الأسس غير اللغوية فـ "ترتكز على التلقي، كيف يُفسِّر المتلقي التركيب المسموع أو المقروء؟ وكيف يفهمه من خلال السياق الذي ورد فيه هذا التركيب"[17].

اللغة إذًا، لا تتحقق إلا بوجود المتلقي؛ فلولاه لما كان ثمة داعٍ للتخاطب والحوار، ولما تنوعت طرق التعبير وأنماط التراكيب التي يعبر المتكلم من خلالها عن المعاني المتعددة؛ لأجل ذلك اهتم النحاة بأحوال المتلقي وإفادته في بناء قواعد تراكيب نحوية مختلفة، واهتموا كذلك بتأويل الظواهر اللغوية وتفسيرها من خلال ربطها بالبعد الاجتماعي في مراحل علم النحو العربي كافة؛ إذ يجد الدارس في كتبهم عبارات يُسهِب فيها النحاة في شرح القاعدة النحوية، وتكشف عن الجوانب السياقية التداولية؛ نظرًا لاعتماد النحاة فيها على التعليلات والتأويلات والترجيحات النحوية التي تسعى إلى رد القاعدة إلى أصل الباب النحوي، كالاستناد إلى الرتبة النحوية في وجوب التقديم والتأخير في حال غياب العلامة الإعرابية؛ إذ لا يمكن تفسير هذه الأنماط إلا بالاستناد إلى البعد الاجتماعي الذي يكون فيه الفاعل والمفعول في قولك: (ضرب موسى عيسى)

معروفا بالنسبة للمتلقي دون اللجوء إلى الرتبة النحوية. وبذلك يكون الاعتماد في تفسيرها على سياق التلفظ وكفاءة المتلقي التأويلية.

دور المتلقي في التراث النحوي العربي:

يُمثِّل المعنى واللفظ ثنائية التركيب، فاللفظ مادة التركيب والمعنى النتيجة المرجوة منه[18] و"التركيب" هو "الموضوع الذي يتفاوض بشأنه كل أطراف الحوار، فهو يُبنى بناء مشتركا عبر مراحل عملية التخاطب"[19].

بداية قد يتبادر إلى الذهن الاعتقاد بأن بناء التركيب اللغوي لا يكون إلا من صنع المتكلم، وأنه المساهم الوحيد في ذلك؛ كونه - كما يبدو للوهلة الأولى - هو من يصدر عنه التركيب ومن يتلفظ به، فهومنشئ التركيب الذي يُوجِّه إلى المتلقي بقصد إبلاغه معنًى معيَّنًا. أما المتلقي - وبحسب هذا التصور - فهو مجرد متلقٍ سلبي وذو دور "ينحصر في التقبُّل كالإناء يتسع لكل ما يصب فيه"[20]. لا خلاف في أن دور المتكلم في بناء التراكيب دور ديناميكيّ حركي وليس دورًا سكونيًّا - على ما يشير الشاوش[21]؛ فهو دور يستند إلى إقامة الخطط واختيار المناسب فيها اعتمادًا على ما يقوم به من حسابات، وما يفترضه من فرضيات؛ فهو منشئ التركيب، والمسؤول عن وضوحه وعدم التباسه على المتلقي عند توجيهه إليه. وبقدر توفيقه في اختيار العناصر اللغوية وحسن النظم والتأليف في ما بينها، وبقدر توفيقه في اختيار المعاني المناسبة للموقف التخاطبي ولمقصده من الكلام، وبقدر التزامه بالنظام اللغوي المتفق عليه في الجماعة اللغوية الواحدة - جميع ذلك يكون عونًا في فهم المعنى المقصود[22]، واستنادا الى ذلك، ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن "الحكم بأن الضرب فعلٌ لزيدٍ، أو ليس بفعلٍ له، وأنّ المرضَ صفةٌ له، أو ليس بصفةٍ له، شيء يضعه المتكلم ودعوى يدّعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب ... وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلم"[23]. إلا أنّ المتأمل في عمليتي بناء التراكيب وتأويلها، يتبين له أن دور المتلقي لا يقل عن دور المتكلم؛ فكما أن للمتلقي دورًا مباشرًا في تأويل التراكيب وتفكيكها، فإن له دورًا أساسيًّا في إنشاء التركيب وصياغته، ولكن على نحو غير مباشر؛ لأنه لم يتلفظ به؛ وذلك لأن المتكلم يبني تراكيبه وفق مجموعة من العمليات الذهنية تقوم على ما يقدِّره المتكلم من السؤال الذي يجري في نفس المخاطَب ويدور في خلده[24]؛ فالمتكلم عندما يبنى التركيب يقرأ حسابًا لما قد يدور في ذهن المتلقي من السؤال، فيختار (أي: المتكلم) من إمكانيات اللغة ما يناسب ما يقدِّره في نفس المخاطب ونيته من السؤال[25]، أو - بتعبير آخر – يختار ما يناسب صورة المخاطَب في عين المتكلم - بحسب ما تشير أوركشيوني[26] – تلك الصورة التي يكوِّنها المتكلم عن طريق الإجابة عن السؤال: من هو لأكلمه بهذه الطريقة، وهذا ما دفع محمد الشاوش إلى القول بأن دور المخاطَب في إنشاء الكلام

وتوجيهه لا يقل عن دور المتكلم بل إنه يفوقه أحيانًا. ولا يخشى الشاوش - بهذا القول - أن يُرمى بالمبالغة[27]؛ فـ (المتلقي) منتج آخر للتركيب؛ "لأن العبارة تتأثر بما وعاه المتكلم من حال المخاطب، يعني بحال المخاطَب المنعكسة في نفس المتكلم، وليس حال المخاطب في ذاتها، فالمخاطب حينئذ يتحول إلى مثير من المثيرات التي تعمل في نفس مبدع الكلام، وبمقدار تأثره بهذا المثير يتضح ذلك في عباراته وأحوال صياغتها" [28].

وبالمحصلة فللمتلقي - كما للمتكلم - دور في بناء التراكيب - ولكن على نحو غير مباشر- يتمثل في مراعاة المتكلم لأحواله؛ وله دور آخر مباشر في تأويل هذه التراكيب وفهمها. هذان الدوران جعلا دائرة الاهتمام بالمتلقي أوسع منها بالمتكلم.

من هنا، لم يعد دور المتلقي سلبيًّا، كما كان عليه في الدراسات البنيوية التي تُعنى بدراسة مكونات النص الشكلية، وإنما هو عنصر مشارك للمتكلم في بناء التركيب وتأويله. يقول طه عبد الرحمن: "فما تكلم أحد إلا وأشرك معه المخاطب في إنشاء كلامه كما لو كان يسمع كلامه بأُذُن غيره، وكان الغير ينطق بلسانه. فيكون بذلك إنشاءُ الكلام من لدن المتكلم وفهمُه من لدن المخاطب - عمليتين لا انفصال لإحداهما عن الأخرى. وانفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراد بتكوين مضمون الكلام، بل ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته؛ لأن هذه الدلالات الخطابية لا تنزل على ألفاظها نزول المعاني على المفردات في المعجم، وإنما تنشأ وتتكاثر وتتقلب وتتعرف من خلال العلاقة التخاطبية"[29] . وجاء هذا البحث لإبراز دور "المتلقي" في بناء التراكيب والكلام ودوره في بناء المعنى على النحو الآتي:

- المتلقي ومبدأ الأهمية في بناء التراكيب:

تبوَّأ المتلقي المكانة اللائقة على عرش الاهتمام الذي تناوبته الدراسات اللغوية والأدبية – قديمها وحديثها – على حد سواء؛ فقد أعلى أصحاب هذه الدراسات من سلطة المتلقي؛ فرأوا أنه لا يمكن الحديث عن التركيب بمعزل عن دور المتلقي ومساهمته في بنائه، فهو مُستقبل التركيب اللغوي ومؤوِّله - الذي قد يكون متلقيًا واحدًا، وقد يكون عدة أفراد يتلقون هذا التركيب أو يستمعون إليه؛ فالمتلقي - مخاطبًا أو سامعًا أو قارئًا أو ناقدًا - طرف أساسي من أطراف العملية التواصلية. ولعلنا لا نبعد عن الصواب إذا قلنا – على ما يُفهم من إشارات بعض الباحثين[30] - بأنه الغاية الأساسية من هذه العملية والعنصر الأساس في تكوين التركيب؛ وذلك لأن المتكلم عندما يبني تركيبًا لا يبنيه لنفسه، وإنما ينتجه لهؤلاء المتلقين. ولو كان يكتبه لنفسه لما احتاج إلى مراعاة أحوالهم (أي: المتلقين)، بل إن المتكلم يبني التركيب لا لشيء إلا لأنه أنشأه لآخر يتلقاه، ومن هنا يُفهم لماذا يمثل المتلقي "أحد أهم أعمدة الموقف الكلامي"[31]؛ ذلك أن

اللغة قامت في أساسها على مخاطبة أقوام على درجات متفاوتة من العلم والمعرفة؛ فركزت على هؤلاء المخاطبين[32].

وتبدو أهمية المتلقي بوضوح في عملية بناء التركيب وتأويله، وفي عملية تكوين المعنى وتشكيله التي تبدأ بـ "جملة المعطيات التي يُقَدِّر المتكلم أنها متوافرة عند الكلام والتي سيقرأ لها حسابًا في اختيار الصياغة المناسبة لكلامه وهي صياغة نقدر أنها تناسب تلك المعطيات التي قام في نفسه توفرها وما ينشد تحقيقه بكلامه من الفائدة"[33]. وهذه المعطيات تتمحور حول من هم المتلقون: لغاتهم وجنسياتهم وتعليمهم وعاداتهم وتقاليدهم وأديانهم وأماكن سكنهم وثقافتهم ومستوى فهمهم؟ وكيف ستكون ردود أفعالهم واستجاباتهم المتوقعة تجاه الرسالة اللغوية[34]؟ جميع ذلك يساعد المتكلم في دقة تحديد المعنى وبناء التركيب المناسب لطبيعة المتلقين، واختيار الوسيلة التي توصل لهم الرسالة سليمة صحيحة خالية من أي لبس أو غموض أو إبهام؛ فاللغة العربية تُعطي للمتكلم مساحة من الحرية تمكنه من ترتيب عناصر التركيب بحيث تكون "أشد إعرابًا عن نفسه، وأكثر استجابة لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب"[35]. ويقرر النحاة أن إفادة المتلقي وعلمه وقدرته على استنباط المعنى الذي يقصده المتكلم - يجيز تقديم بعض العناصر اللغوية وتأخيرها؛ بناء على أن الغرض من تقديم عنصر ما هو كون ذكره أهم عند المتلقي من ذكر باقي عناصر التركيب، والعناية به أكبر من العناية بذكر غيره. وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله في الفاعل والمفعول: "... يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[36]، فسيبويه يُقِرُّ مبدأً تداوليًّا نظر إليه النحاة من بعده في فترتي ازدهار النحو واستقراره بعين الدارس البصير، وقد جعله الإمام عبد القاهر الجرجاني قاعدة للتقديم يقول: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[37]، إلا أنه أكد أن الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظ ما، بل يجب أن يفسر وجه العناية فيه وسبب أهميته التي جعلته يتقدم في حين تأخر غيره[38]. فإذا كان النظام اللغوي للرتبة النحوية يستلزم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، فقد يعدل عن ذلك إذا كان المبتدأ نكرة وخبره شبه جملة أو ظرفا؛ فإنه قد ينزاح عن ذلك ويعدل عنه استنادًا إلى إفادة المتلقي، وعلمه، والابتعاد عن اللبس، واستنادًا إلى أنَّ العنصر المقَدَّم هو موضع الأهمية عند المتلقي. وقد ذهب ابن يعيش إلى وجوب تقديم الخبر النكرة، إذا كان شبه جملة، في نحو: "كتابٌ عندي"، و"درهمٌ لي"، فهذا هو الأصل، إلا أنه قال بتقديم الخبر شبه الجملة؛ لأن المخاطب قد يتوهم أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، فإذا قال: "درهمٌ لي"، فقد يتوهم المخاطَب أنَّ (لي) صفة، وينتظر الخبر؛ فيقع عنده لبسٌ[39]؛ لذلك يتقدم خبر النكرة على النحو الآتي: (عندي كتابٌ)، و(لي درهمٌ).

وهكذا فقد جعل ابن يعيش إفادة المتلقي وإزالة اللبس والاهتمام بسياق الحال الأساس في التقديم وفي تفسير هذا التركيب؛ فقدَّم شبه الجملة لأنها موضع العناية والاهتمام، ولكي يبعد كل ما من شأنه أن يؤدي لبسًا عند المتلقي بأن شبه الجملة نعت؛ وبذلك يرفع التوهم.

يُفهَم مما تقدَّم أن الهدف الأسمى من العملية التخاطبية هو حصول الفائدة للمتلقي، وتحقُّق الفهم لديه. وهذا هو الذي جعل للمتلقي اهتمامًا أوسع، ودورًا يفوق دور المتكلم؛ فالفائدة مرتبطة بالمتلقي، وإن لم تتحقق لم تكن هناك أي فائدة من عملية التخاطب برمتها. وحتى يتحقق الفهم للمتلقي لا بدَّ من امتلاكه لمجموعة من المعارف التي تمكنه من تأويل التراكيب التي تتجاوز المألوف، يقول إبراهيم أبو عرقوب: "فإذا كان هناك خلفية مشتركة أو خبرة مشتركة بين المرسل والمستقبل فإنه سيتم الفهم بسهولة، أما إذا لم يكن شيء مشترك فإنه يجب على المرسل أن يقرر كمية ونوعية المعلومات التي يحتاجون إليها"[40]، فإذا كان المتلقي متشكِّكا وجب على المتكلم تزويده بمزيد من المعلومات التي تساعده في إزالة الشك، فما وُجِدَت أساليب التوكيد والقسم والزيادة وغيرها - التي يلجأ إليها نحاتنا القدامى - إلا من أجل المتلقي.

وللوقوف بدقة على معالم دور المتلقي لدى نحاة العربية أُدير البحث حول مجموعة من أوضاع "المتلقي" من حيث صلتها بالتراكيب وما تنتجه من معانٍ.

- (اللَّبس) في سياق وضع (المتلقّي):

تلتقي معاني (اللَّبس) في المعجمات عند معنى الخلط والاختلاط، فالتَبَسَ عليه الأمر أي: اختلط واشتبه[41]، وهو معنى نجدُ له صلة بمصطلحات التشويش والتوهّم والإبهام.

لا شكّ في أنّ المتكلّم يؤدّي دورًا محوريًا في بناء التراكيب، وفي عملية التخاطب مع المتلقّي. يتمثّل هذا الدور في تحقيق الإفهام[42]، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى اللَّبس والغموض لدى المتلقّي. وهذا يشكّل القضية الأساس في بناء التراكيب. إنّ تحقيق الإفهام يرتبط بقصد المتكلّم في خلق تواصل ناجح مع المتلقّي؛ فيتّخذ من أجل تحقيق هذه الغايات التخاطبيّة - من الأساليب والمسالك ما يمكّنه من بناء التركيب بناءً سليمًا من شأنه أن يُوصل الرسالة اللغوية إلى المتلقّي واضحةً سليمةً دون أن يعتريها أي لبس أو تشويش أو غموض. ومما يُعين المتكلّم على ذلك كفاءته اللغوية والتخاطبيّة، وصورة المخاطب في عين المتكلّم [43]. يُضاف إلى ذلك – بحسب ما يشير إدريس سرحان[44] - معرفة أخرى موسوعيّة تستوعب داخلها كل التجارب والمعارف العلميّة والخبرات السابقة المتعلقّة بعادات المجتمع وسلوك أفراده وأنواع القيم المتداولة بينهم، ونمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لديهم، وهو ما أشار إليه مالينوفسكي (Malinowski) ضمن سياق الثقافة.

وقد دأب نحاة العربيّة القدامى إلى تخَيُّل حال المتلقّي وهو يَسمع ما يُلقى إليه بكثير من التأمّل والإدراك؛ فتنبّهوا إلى أنّ المتكلّم - وهو يبني التركيب - يضع في حسابه ما يمكن أن يؤدي إلى خلط في فهم المتلقّي فيما إذا سبق إلى ذهنه معنى غير المعنى المقصود الذي يتوخّاه المتكلّم، وهو ما عبّر عنه نحاتنا القدامى باللَّبس والغموض، والتوهّم، والإبهام، وهذه جميعًا تكون مانعة من وصول الرسالة اللغوية (التركيب) بصورة واضحة للمتلقّي، وهذا اللبس قد ينشأ من[45]:

1- التركيب

2- المتلقّي (أحواله، سرعة الفهم لديه، والخلفية المعرفيّة والثقافيّة ... إلخ).

أمّا اللبس الذي ينشأ من التركيب فينقسم قسمين:

الأول: لبس ناتج عن تشابه بعض الأدوات[46] كـ (اللام) و(ما) وغيرها من الأدوات التي تأتي لتؤدّي أكثر من وظيفة نحويّة داخل التركيب. ومن إشارات النحاة العرب القدماء لهذا اللَّبس، ما ورد من تفريق النحاة بين (لام التوكيد) و(لام الجر) في نحو: (إن هذا لَزيدٌ) وقولهم: (إن هذا لِزيدٍ)، ونحو تفريقهم بين (لام المستغاث) و(لام المستغاث لأجله) في نحو قولهم: (يا لَزيد)، وقولهم: (يا لِزيدٍ)، فاللام المفتوحة (لام المتسغاث)، والثانية (لام المستغاث لأجله)[47].

والثاني: لَبس ناتج عن غموض في دلالة التركيب[48]. وقد استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى، أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وقد شاع هذا المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك[49].

ومن اللبس الناشئ عن التركيب ما ذكره ابن يعيش - في سياق حديثه عن الخبر المعرفة إذا ساوى الخبر المبتدأ في اللفظ والمعنى فقد كان النحاة على العموم يتقيّدون بالرتبة النحويّة خشية اللَّبس الذي يمكن أن يحدث لدى المتلقّي. ومن ذلك قول ابن يعيش: "أمّا قولهم أنت أنت، فظاهر اللفظ فاسد لأنّه قد أخبر ما هو معلوم وأنّه اتّحد الخبر والمخبر عنه لفظًا ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنّما جاز ههنا لأنّ المراد من التكرير بقوله: أنت أنت، أي: أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة... وعليه قول أبي النجم: أنا أبو النجم وشعري شعري، معناه وشعري شعري الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس الباب، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه ممّا يشكل ويلتبس؛ إذ كل منهما يجوز أن يكون خبرًا أو مخبرًا عنه فأينما قدّمت كان المبتدأ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب فإنّه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو: ضرب عيسى موسى، اللهمّ إلّا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما"[50].

يكشف النّص السابق لابن يعيش أن ضابط مسألة تَساوي المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به كان يقوم على أساس وجوب التقيّد بالرتبة النحويّة لا سيّما إذا خلا التركيب من العلامات الإعرابية التي تعد القرينة الأبرز والعلامة الفارقة التي تفصل بين المباني المشتركة؛ فَيُؤمَن حدوث الالتباس بينهم. إنّ تنبّه النحاة إلى وجوب وجود دليل في اللفظ يدل على أيّهما قصد المتكلّم أن يكون المبتدأ أو أن يكون الفاعل، كان ذلك حرصًا منهم على تحقيق أمن اللبس، وما يترتب عليه من وضوح الدلالة وتحقق الفهم للمتلقي. وهي غاية تسعى إليها جميع اللغات، يقول تمّام حسّان: "إنّ اللغة العربية، وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة المُلبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم وقد خُلِقت اللغات أساسًا للإفهام وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات اخرى فنيّة ونفسية"[51].

ونظير ذلك فيما أورده ابن جني - في سياق حديثه عن مسألة إضمار المفعول المشغول به عن الاسم المتقدّم - حيث قال: (أمّا الإلباس فلأنّك إذا قلت: زيدٌ ضربتَ زيداً، لم تأمن أن يُظن أنّ زيدًا الثاني غير الأوّل، وأنّ عائد الأوّل متوقّع مترقّب ...، فإذا قلت: زيدٌ ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال)[52]. الإشكال في خفاء دلالة التركيب عند المتلقي؛ فالضمير قرينة تزيل ما يؤدي إلى اللبس وتعدد الاحتمالات والدلالات.

من الممكن القول – استنادًا إلى ما تقدم - بأن سَبك التركيب عند المتكلّم مبني على أساس ما يجول في ذهنه من إمكانيّة تعدد احتمالات المعنى ودلالاته عند متلقّي التركيب؛ وبالتالي خفائه – أحيانًا – عليه. وهذا ما يشير إليه تمّام حسّان بقوله: "المقصود باللّبس تعدّد احتمالات المعنى دون مرجع؛ إذ لا يستطيع من يتلقّى الكلام بأن يقطع بأنّ المقصود واحد بعينه من هذه المعاني المحتملة "[53]. وهنا يرتكز المتكلّم على توفير عدد من القرائن ليزيد من احتمالات تحقق الإفهام لدى المتلقّي، والتقليل بل إلغاء كل ما يؤدّي إلى اللبس والغموض، والمتلقي بدوره - عند تأويله للتركيب - يستعين بالقرائن اللغوية وغير اللغوية التي تمكنه من الوقوف على المعنى الحقيقي.

- علم المتلقّي في منظور (المتكلم):

عبّر النحاة القدامى عن معرفة المتلقّي بأسماء عديدة منها: علم المخاطب وعلم السامع أو معرفة المخاطب، وكثر هذا في باب الحذف، بل كان علم المتلقّي (السامع) مسوّغًا من مسوّغات الحذف، بل هو الضابط الأساس والأصل الثابت المتواتر في باب الحذف - على حد قول نهاد الموسى[54] – وهم يصرّحون به تصريحًا غير ملتبس، ويمتد هذا المسوّغ للحذف، فهو يسوّغ حذف المبتدأ، واسم لا النافية للجنس، وخبر إنّ وأخواتها، وصلة الموصول، والمعطوف،والمفعول، والمستثنى ...، فقالوا:

- (أضمر لعلم المخاطب بما يعني) [55].
- (فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جاز لعلم المخاطب) [56].
- (والمحذوفات في كلامهم كثير، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب (المتلقّي) ما يعنون)[57].
- (ومتى عَلِم المخاطب ما يعني) [58].
- (لكنّه تركه ثقة بعلم المخاطب)[59].
- (أن يكون المخاطب قد عرفه)[60].

وقالوا أيضًا: (الحذف لا يكون إلّا بعد وجود دليل على المحذوف، ولا يحذف شيء إلّا أنّه مفهوم معلوم كأنّه ثبت)[61].

ومن يُمعن النظر في التعبيرات السابقة - يجد أنّ النحاة القدامى تناولوا ظاهرة الحذف تناولا شاملا، راعوا فيه بناء النظرية النحويّة من ناحية، والاستعمال التداولي من ناحية أخرى[62]. وقد حَدد محمد الشاوش جوانب "ظاهرة الحذف" بما يأتي[63]:

- صلة المقال بالسياق المقامي
- تقدير المتكلّم للحالة العرفانية للمخاطب
- مراعاة العهد القائم على التقدّم في الذكر
- إصلاح شأن بناء النظرية.

وعليه يشكّل علم المتلقّي مرتكزًا كبيرًا في هذه الظاهرة، كما هو شأن العديد من الظواهر التي يأتي عليها المتكلّم، ويقرأ فيها حسابا لعلم المتلقّي، "حتى صار بالإمكان القول: إنّ فكرة (علم المخاطب) تعد أساسًا من الأساسيّات التي قام عليها البناء النحوي"[64]؛ فعلى الرغم من أنّ المتلقّي لا يشارك المتكلّم في التلفّظ كفعل أو ممارسة أو تصرّف[65] يقوم به على نحو مباشر، ولكن له دورًا في إنشاء الخطاب وتوجيهه؛ لأن المتكلّم لا يُنشئ التركيب من غير أن يقرأ وقعه على المتلقّي، فالانزياحات والعوارض التي تعتري التراكيب من حذف وذكر وتقديم وتأخير وتعريف وتنكير، كل ذلك محكوم بركني العملية التواصلية، بل إنّ للمتلقّي الأثر الأكبر في توجيهها؛ الأمر الذي دفع محمد الشاوش إلى الإقرار بأنّ للمخاطَب المنزلة المحوريّة، فله "دور مركزي في عمليّة الحذف، فهو الذي يوجّهها ويتحكّم فيها، فالحذف عمليّة لا يجريها المتكلّم إلّا وهو يقرأ فيها حسابًا للمخاطَب"[66].

تُظهر النصوص في كتب التراث النحوي بشكل جليٍّ وواضح البراعة التي تُسَجَّل للنحاة العرب في استنباط الموارد التي يتأتى منها علم المخاطَب، وحصر هذه الموارد التي تكوّن حالة العلم لديه لتأسيس قواعد تنسجم وهذه الحالة[67]، "وإنّ السبل إلى تحقيق علم المخاطب ليست واحدة فقد يتأتّى من كونه حاضرًا في المشهد الكلامي يرى ويسمع أطراف الحديث، فالمشهد يوحي بالدلالة المقصودة، فلا يحتاج المتكلّم إلى ذكر تفصيلات ما يشاهده المخاطَب، إنّما يذكر له الحدث الأهم الذي ينبغي للمخاطَب أن يسمعه، ولو لم يكن المخاطَب مشاهدًا الحال التي يتكلّم عنها لأصبح الكلام غريبا عليه يكتنفه الغموض غير مفهوم عنده؛ لأنه لم ير شيئا؛ لأن رؤية العين تُعين على نقل الأحداث وتصوّر الأفكار، فتكون بديلا عن ذكر تفصيلات قد يحتاج إليها المتكلّم المريد إيصال فكرة أو نقل حدث إلى المخاطَب الذي لم يشاهد بعينه الحدث"[68].

وعلى هذا الأساس يصوغ المتكلّم تراكيبه اللغوية مستندًا إلى مشاهدة المتلقي للحال، فيحذف بعض مكوّنات ذلك التركيب، بناء على مشاهدته علامات دالة على معنى ذلك التركيب المحذوف أحد عناصره اللغوية، والمتلقّي بدوره يستند إلى السياق اللغوي وغير اللغوي في استحضار هذا العنصر المحذوف، فيفسّر التركيب ويفهمه. ومن الأمثلة - الكاشفة على تسويغ إجراء الحذف ثقة بعلم المتلقّي - حذفُ المضاف وإقامةُ المضاف إليه مكانه؛ إذ يعد النحاة العرب القدامى الاختصار ثقة بعلم المخاطب بالمعنى مسوِّغًا لإجراء المتكلم الحذف، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ المضاف قد حُذف كثيرًا في الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يشكل، وإنما مسوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استُغني عن اللفظ"[69]. يجيز ابن يعيش أن يُحذف المضاف على اتساع الكلام والاختصار ثقة بعلم المتلقي بالمعنى - في حال أمن اللبس، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: "واسأل القرية"[70]؛ لأن المراد أهل القرية، فالمتلقّي وهو - يعقوب عليه السلام - يعلم أن المسؤول أهل القرية بناء على أنّ السؤال لا يُوجّه إلى الجمادات - فهي مدر وحجر- وإنما يوجّه السؤال إلى العاقل، ويجعل الثقة - ثقة المتكلّم بعلم المتلقي بالمعنى – مسوّغًا لحذف المضاف، أي أن المتكلم يدرك أن المتلقي عالم بالعنصر المحذوف، فالمضاف بناءً على ذلك محذوف شكلاً، لكنه مقدّر بالمعنى.

- جهل المتلقّي في منظور (المتكلّم):

إن للمتلُقي أحوالاً متباينة، تتقلّب ما بين عالم للخبر المُلقى إليه أو جاهل[71]، والمتكلّم بدوره يتوخّى من النظام اللغوي ما يتماشى مع ملابسات الموقف التخاطبي، فيأخذ على عاتقه أمورًا عديدة، على رأسها أحوال المتلقّي، فيضع في حسبانه جهله (أي: جهل المتلقّي) بالمعلومة الملقاة إليه، فيتخيّر من إمكانات النظام اللغوي ما من شأنه إفادة المتلقّي ما ليس عنده. و"أن تكون الرسالة اللغوية بعيدة عن اللَّبس أو الظَّن أو الشَّك أو التوهّم أو المجاز"[72]. وليس من

شك أن المتكلّم في توجيهه أي رسالة لغوية يكون راغبًا في قيام تواصل بينه وبين المتلقّي يجعل المنطوق أو المكتوب في نظر كل منهما – بلاغًا تامًّا – وهو ما يعرف بالفائدة[73]؛ وبناء على ذلك يستند المتكلّم على هذه الأحوال في صياغة تراكيبه، ويجتهد في تحديد الأسلوب الأنسب لهذه الحالة، والبناءِ الأوضح لإيصال مقاصده من غير أن ينحرف معناها أو يتنازعها اللَّبس والغموض؛ فترى المتكلّم - اعتمادًا على جهل المتلقّي الذي وقع في ظنّه - يعرّف بعض المكوّنات النحوية أو ينكّرها، ويقدّمها أو يؤخّرها - معتمدًا في ذلك على إفادة المتلقّي؛ فهي (أي: إفادة المتلقي) مبدأ عام، حرص النحاة القدامى أشد الحرص على أن يأتي المتكلّم في كلامه بأساليب تؤدي إلى تحقيق الفائدة للمتلقّي، ومن ذلك ما جاء عند النحاة عن موقع كل من المبتدأ والخبر في سياق وضع (المتلقّي)؛ إذ يؤكد النحويون على أن المبتدأ هو الجزء الذي يعلمه المتلقّي، وأن الخبر الجزء الذي يجهله. ورَدَ في باب الابتداء أنه "إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإن كانا معرفتين جعلْت الذي تُقَدِّر أن المخاطب يعمله مبتدأ، والذي تُقَدِّر أن المخاطب يجهله خبرا، وذلك نحو قولك: زيد أخو عمرو، إذا قدّرت أن المخاطب يعلم زيدًا ويجهل أنّه أخو عمرو. فإن قدَرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو، ويجهل أنه مسمى بزيد - قلت: أخو عمرو زيد. وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة؛ فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما"[74].

يتبين في هذا النص أن ابن عصفور (ت:669هـ) يجعل علم المتلقّي وجهله هو المعوّل عليه في التعريف أو التنكير، وما يترتب على ذلك من وجوب التقديم أو التأخير في بناء التركيب، "فيتوجّب على المتكلّم أن يقدّر ما يعلمه المخاطب فيجعله مبتدأ، ويقدّر ما يجهله فيجعله خبرًا؛ فالمتكلّم يقدّر ما هو قائم في نفس المخاطب بما تقدّم من المقال، أو بما يتوفّر بالعرف أو شهادة الحال؛ ثم يختار الأسلوب المناسب"[75].

نقل بعض متأخّري[76] النحاة - عن متقدّمي النحاة (ومنهم سيبويه)[77] - حالات لا حصر لها كانوا يقرؤون فيها ما في ذهن المتكلّم من معرفة عن أحوال مخاطَبه، فكان يبني (أي: المتكلّم) التركيب ويوجهه إلى المتلقّي مستوعبًا تلك التصوّرات لهذه الحالة. وقد ساعدت نظرة النحاة إلى المتلقّي في توجيه كثير من المسائل النحوية المتعلّقة بالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير في النحو العربي، وراعوا فيها أن ما يجهله المتلقّي لم يكن إلّا نكرة. ولو دقّقنا في عبارة ابن عصفور: "لأن الاسم إنما يكون معرفة إذا كان معلومًا عند المخاطب كما هو عند المتكلّم، وأما إذا كان معلومًا عند المتكلّم مجهولًا عند المخاطب فهو نكرة"[78]، لوجدنا أنّه يعلل هذه المسألة وهو يقرأ فيها حسابًا لجهل المتلقّي، فقد جعل المعرفة عند المتكلّم بمنزلة النكرة إذا كان المتلقّي (المخاطب) يجهلها. فالمتلقّي في قولك: (زيد أخو عمرو) يعرف زيدًا ويجهل أنّه أخو عمرو بالنسب، والمتلقّي في قولك: (أخو عمرو زيد) يعرف أنّ له أخًا ولكن يجهل أنّه زيد. وقد

استعمل ابن يعيش مبدأ إفادة المتلقّي ما ليس عنده (أي: ما يجهله) في توجيه المبتدأ المعرفة والخبر النكرة، وجعله الهدف الأسمى والمسوّغ الأساس الذي يحرص المتكلّم على تأديته وهو يبني التركيب؛ وذلك "لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر"[79].

وعليه فجهل المتلقّي للمعلومة هو الأساس الذي اعتمد عليه متقدمو النحاة والمتأخّرون منهم في التمييز بين المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير والتقديم والتأخير؛ فما يعلمه المتلقّي لم يكن إلّا معرفة، وما يجهله لم يكن إلّا نكرة؛ فالخبر يعطي المتلقّي (المخاطب) معلومة جديدة يجهلها؛ ولذلك اشترط النحاة القدامى أن يبتدأ الكلام بالمعرفة ثم يخبر بالنكرة.

وقد رصد النحاة القدامى العديد من الأمثلة الكاشفة عن الكيفية التي يتعامل بها المتكلّم عند بنائه التركيب مع المتلقّي عندما يكون جاهلاً. ومن ذلك الحال المؤكدة في سياق وضع (المتلقي)، فالحال هذه تقتضي تنبيهه، ومما يثبت ذلك تفريق العلماء بين الحال المتنقلة والحال المؤكدة من خلال العلاقة بين المتكلّم والمتلقّي وملابسات الموقف التخاطبي بينهما، فلكل حال من الأحوال معنى يؤديه اعتمادًا على عناصر العمليّة التخاطبية، فقد اعتمد النحاة على جهل المتلقّي في التفريق بين قولك: (هذا عبد الله منطلقًا) وقولك: (هو زيدٌ معروفًا)، يقول سيبويه: "والمعنى أنّك تريد أن تنبهه له منطلقًا، لا تريد أن تعرّفه عبد الله؛ لأنّك ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: (انظر إليه منطلقًا)، فمنطلق حال قد صار فيها عبدالله"[80].

يقصد المتكلّم في هذا الموقف أن يثبت الانطلاق للمتلقّي وينبهه إليه، ويعقب السيرافي (ت: 368هـ) على هذا التركيب بقوله: "انظر إليه منطلقًا والمقصد أنّك أردت أن تنبه المخاطب ل (عبد الله) في حال انطلاقه، ولا بد من ذكر منطلقًا لأن الفائدة به تنعقد، ولم تُرِد أن تعرفه إياه وأنت تُقَدِّر أنه يجهله"[81]، فهو لا يريد أن يعرّف المتلقّي (المخاطب) بشخص يظن أنّه يجهله، فكلاهما على علم ومعرفة بهذا الشخص.

أمّا النصب في الحال المؤكّدة (هو زيدٌ معروفًا)، فهو يكشف عن أمر في غاية الأهميّة كان حاضرًا في التفكير النحوي عند النحاة، وهو أن التركيب – موضوع دراستهم – لا يمكن أن يُتّخذ بمنآى عن المتلقي والموقف التخاطبي، بل عدّوهما أمورًا أساسية في عملية التواصل. وقد تنبه سيبويه إلى أنّ التواصل لا يتم إلّا إذا أدرك المتكلّم أحوال المتلقّي. ولعلّ مما يدل على هذا الأمر قوله حينما ربط بين الحال المؤكّدة وجهل المتلقّي: "وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنسانًا يجهله، أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: أثبته أو الزمه معروفًا"[82]. ويرى السيرافي أن النصب في قولك (هو زيد معروفًا) "فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبّرت به، وذلك أنك قلت (هو زيدٌ) فقد خبّرت بخبر يجوز أن يكون حقًّا، ويجوز أن يكون باطلًا، وظاهر الإخبار يوجب أنّ الخبر يحقق ما خُبِّر

به؛ فإذا قال: (هو زيدٌ معروفًا) فكأنّه قال: لا شك، وكأنّه قال: أُحِقُّ ذلك، والعامل فيه (أُحقُّ) وما أشبهه"[83].

مما لا شك فيه – استنادًا إلى ما مضى - أن النحاة اعتمدوا على علم المتلقّي وجهله في التفريق بين معنى الجملتين؛ لأن كلًا منهما تحمل معنى مختلفًا عن الآخر تبعًا لملابسات الموقف التخاطبي؛ وبذلك يكون جهل المتلقي "هو الدافع لرسم ملامح البناء لطريقة التعبير اللغوي، الذي ورد في هذا التعبير، وهو المحدد أيضًا لنوع الخبر المُلقى إليه، ومقدار الفائدة التي يؤديها، ودلالته مع ما ينسجم والحال التي يكون عليها المخاطَب من جهل أو علم به"[84].

- (الظن) و(الغفلة) و(الغلط في التأويل) في سياق وضع (المتلقّي):

إن الظن يعني التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم، وهو شك ويقين إلّا أنّه ليس بيقين عيان، إنّما هو يقين تدبّر[85]. التفت نحاة العربيّة القدامى إلى أن اختيار المتكلّم البناء التركيبي يتأسس على إزالة ما يمكن أن يعلق بذهن المتلقّي من ظن أو غفلة أو غلط، لمراعاة هذه الأحوال من بالغ الأثر في التواصل، والمتكلّم ضمن هذا الأساس يعمد إلى إعطاء عدد من المعلومات من الضرورة أن تكون شاملة وعامة، وأن تكون واضحة متجنبًا الغموض فيها. يقول ديكرو:" على المخاطب تقديم المعلومات اللازمة والتي يملكها عن موضوع الخطاب وغرضها إفادة المخاطَب"[86]، وقد جُسِّدت مقولات النحاة القدامى ضمن مبادئ التخاطب الأربعة التي صاغها غرايس (Grise) على شكل قوانين تسهم في جعل التواصل الكلامي ممكنًا بين طرفي الخطاب، وما يعنينا هنا قانونا "الإخبار" و"الشمول"؛ إذ يخضع هذان القانونان لقدرة المتكلّم ومعارفه واهتماماته، وإلى طبيعة الموضوع محور الحديث، و"إن الظن الذي يمكن أن يخالج نفس المتكلّم عمّا يمكن أن يفترض ذهن المتلقّي من ظنون - قد لا تقترب من المعنى المقصود عند المتكلّم؛ إذ يجعل على المتكلّم لزامًا أن يأخذ هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقةُ صياغته والأسلوبُ الذي يعتمده في الحديث ملائمًا لها فيوظّف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزّه ذهن المخاطب من حالة الظن التي قد تساوره"[87]، وأوضح ابن يعيش المسألة بقوله: "فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغَلَط في التأويل، وذلك من قِبَل أن المجاز في كلامهم كثيرٌ شائعٌ، يُعبِّرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبَّب عن السبب. ويقولون: "قام زيدٌ"، وجاز أن يكون الفاعلُ غلامَه، أو ولدَه، و"قام القومُ" ويكون القائمُ أكثرهم، ونحوَهم ممن ينطلِق عليه اسم القوم. وإذا كان كذلك، وقلتَ: "جاء زيدٌ"، ربما تتوهم من السامع غفلةً عن اسمِ المُخْبَر عنه، أو ذهابًا عن مُراده، فيحملُه على المجاز، فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكرير الاسم، فيقال: "جاءني زيدُ زيدٌ"، وكذلك "النفس"، و"العين" إذا قلت: "جاءني زيدٌ نفسُه أو عينُه"، فيُزيل التأكيدُ ظَنَّ المخاطَب من إرادةِ المجاز، ويُؤمِن غفلة المخاطب"[88].

إن مراعاة المتكلّم ظن المتلقّي دَفَعَ به إلى تقدير ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن المتلقّي من ظنون أو شكوك أو غفلة، ومدى انعكاس ذلك على طريقة استقباله للتركيب اللغوي، وما يتبع من غَلَط في التأويل. وتقدير ذلك عند المتكلم ينعكس بطبيعة الحال على كيفية نظم عباراته بشكل يجعلها تقطع أي ظنون أو شكوك. وقد التفت الرضي إلى هذه الفكرة في حديثه عن أسلوب التوكيد، فرتّب غايات التوكيد على أغراض ثلاثة هي[89]:

1- أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.

2- أن يدفع ظن السامع بالمتكلّم الغلط.

3- أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزًا.

لقد كان الدافع لاستعمال المتكلم أسلوب التوكيد وتكرار اللفظ عند بناء التركيب، هو أن ينزّه ذهن المتلقي من حالة الشك والظن أو توهم الغلط؛ مما يؤدي إلى غلط المتلقي في التأويل، وهذا ما حاول الرضي التنبيه عليه في النص السابق، فنبه على أن غايات التوكيد تُرتّب على أغراض ثلاثة، أي أن المتكلّم ينظر إلى حال المتلقي من أجل تحقق هذه الأغراض، ويبني على وفق هذه الحال أسلوبه، فجاء بأسلوب التوكيد بهدف إزالة ما يمكن أن يَعْلق في ذهن المتلقي من ظن أو غفلة أو غلط، فيستعمل هذه الأساليب من أجل رفع جميع هذه الاحتمالات؛ ومن هنا يتضح أن بناء التركيب وما يتطلبه من اختيار نمط الحوار وصيغته يكون وفق حالة المتلقّي التي استشعرها المتكلّم وأحسها قبل توجيه التركيب إليه؛ فينسج عباراته بشكل يقطع فيه ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن المتلقّي من هذه الاحتمالات. والتراكيب التي يصوغها المتكلّم هي صورة من صور تمثّل المتكلم لحال المتلقي.

- الإبهام في سياق وضع (المتلقي):

على الرغم من أنّ الغاية القصوى التي يسعى إليها المتكلّم هي إيصال المعنى إلى المتلقّي من خلال التركيب واضحًا من غير لَبس أو غموض، فإنّه ليس كل ما يتلفّظ به المتكلم يكون واضحًا للمتلقي، فقد لا يلجأ – أحيانًا – إلى الأقوال الصريحة الواضحة، ولكنّه يلجأ إلى عدّة أساليب يجعل بها كلامه سديمًا يستدعي لفك سدامته عدّة آليّات – كما تشير ذهبيّة حمو[90] – وهو ما يعرف – حديثًا - بالأقوال المضمرة ويعبّر عنه النحاة القدامى بالإبهام، فقد يتوجّه المتكلّم إلى الإبهام أو التلميح دون التصريح، لمفاهيم معيّنة تخص الموقف التخاطبي وطبيعة العلاقة بين المتكلّم والمتلقّي. ويبدو هذا الفهم واضحًا جليًا في قول ابن يعيش: "والأكثر في استعمال (أو) في الخبر أن يكون المتكلّم شاكًا لا يدري أيّهما الجائي، ولا أيّهما المضروب، والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك متكلّم، وقد يجوز أن يكون المتكلّم، غير شاك، وإنّما أراد تشكيك السامع بأمر قصَده، فأبهم عليه وهو عالمٌ، كقولك: (كلّمتُ أحدَ الرجلين)، و(اخترتُ أحدَ الأمرين)

تقول، وأنت عارفٌ به، ولا تخبر، ومنه قوله تعالى: وأرسلناه إلى مائةٍ ألفٍ أو يزيدون)"[91]. وقد ذكر ابن عصفور (ت:566 هـ) بصريح العبارة أنّ (أو) تأتي لمعنى (الإبهام): نحو قولك: قام زيدٌ أو عمرٌو، وأنت تعلم القائم منهما إلّا أنّك أبهمت على المخاطَب)[92].

تكشف الأقوال المضمرة في المواقف التخاطبيّة عن مدى التواصل بين المتكلّم والمتلقّي، فالنصوص السابقة تبين أن (أو) يأتي بها المتكلّم للتعبير عن الشك الذي يخالج نفسه بوساطة تلك الأداة التي تبين تردد المتكلّم وشكه دون ترجيح لأحد أمرين على الآخر. وقد تأتي (أو) والمتكلم عالم بمضمون الخبر غير شاك فيه، وإنّما غايته من وراء ذلك الإبهام على المتلقّي والتلاعب بنفسيّته عندما جعله يعايش حالة اليقين والشك[93]، وهذا ما يصرّح به النحاة القدامى، يقول السهيلي: "فقد تكون في الخبر ولا شكَّ فيه إذا أبهمت على المخاطب ولم تقصد أن تبين له" كقوله سبحانه: "إلى مائة ألفٍ أو يزيدون"[94].

يمكن القول – استنادًا إلى ما تقدم - بأن الموقف التخاطبي قد يفرض على المتكلم أن لا يكون صريحًا في خطابه مع المتلقّي؛ فيلجأ إلى الأقوال المضمرة لغايات معينة تخص الموقف التخاطبي وطبيعة العلاقة بين المتكلّم والمتلقّي. وهنا يتجلّى دور المتلقّي غير المباشر؛ لأن هذا النوع من التواصل يفترض من المتلقّي الاستناد إلى الافتراض المسبق، وما يحتويه من معلومات وأخبار عن كل من المتكلّم والمتلقّي[95]، فهو يمثّل (أي: الافتراض المسبق) الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب يقول ديكرو: "أمّا الافتراضات المسبقة، فإن كان لها وظيفة فهي تمثّل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب"[96]، والسياق هو الأساس في الكشف عن الأقوال المضمرة بالإضافة إلى الاستعانة بقوانين التخاطب[97] التي وضعها غرايس (Grise) فيما أسماه مبدأ التعاون بين المتكلّم والمتلقّي، الذي وجد فيه حلٌّ للإشكال الذي شغل باله وهو كيف يكون ممكنًا أن يقول المتكلّم شيئًا ويعني شيئًا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنًا أيضًا أن يسمع المخاطَب شيئًا ويفهم شيئًا آخر[98].

المتلقي والتوجيه النحوي:

إن أول ما يساعدنا على إثبات دور المتلقي في التوجيه النحوي، إظهارُ أنّ نحاتنا القدامى يعتمدون في توجيههم للظواهر اللغوية على اللغة الحية المنطوقة، وأنّ هذه اللغة المنطوقة قادتهم إلى اعتبار الموقف التخاطبي في توجيهاتهم وفي تقعيدهم للقواعد عمومًا؛ لما له من تأثير عليها. وفي الحقيقة إنّ وَعيهم بأهمية الموقف التخاطبي والواقع الاستعمالي في دراسة التراكيب أوقفهم على أنه ليست كل العناصر المكونة للموقف التخاطبي على درجة واحدة من الأهمية، فتنبهوا إلى أنّ أبرز هذه العناصر أهمية في توجيههم للظواهر النحوية هو المتلقي؛ "كون التركيب موجّهًا إليه ولأجله"[99]. فقد وضعوا المتلقي دائمًا نصب أعينهم. إنّ مثل هذه الملاحظات كثيرة جدًا - على

ما يشير عبدالرحمن الحاج صالح، حيث يقول: "وهي تخص أحوال الخطاب مقترنًا بأحوال المخاطَب: علم المخاطَب وجهله واستحالة الإخبار عن منكور اللهم إلا إذا احتاج المخاطب إلى تحديد هذا المنكور بأن يُعيِّن حلية خاصة به تميزه عن غيره، ويمكن بالدراسة المتعمقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية، وهذا ما فعله العلماء الأولون"[100].

ومن يتعمق في كتب التراث النحوي، يجد أنّ التراكيب المنطوقة التي اعتمد عليها النحاة الأقدمون يستلزم وجودها في موقف تخاطبي، فكثيرًا ما نجدهم يعبِّرون عن المعاني من خلال الإشارات الجسدية والصوتية والرؤية البصرية، فمثل هذه الاعتبارات كانت معتمدة في توجيهاتهم للتراكيب النحوية. وهذا يتضح جليًّا في أسلوب النداء، وأسلوب التوكيد، وأسلوب الأمر، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الاستثناء. ومن ذلك تفسير سيبويه الإضمار في قول المتكلم: ما أتاني القوم ليس زيدًا، وآتوني لا يكون زيدًا "كأنه حين قال آتوني صار المخاطَب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيدٌ حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا وترك إظهار (بعض) استغناء"[101]. فالنص السابق واحد من نصوص التراث النحوي التي تكشف عن عمق تفكير النحاة العرب القدامى في اتخاذهم من أحوال المتلقي مقياسًا للحكم على التراكيب، وبالثقة التي أعطوها للمتكلم، وما يتصور من أفكار عن المتلقي، وكأنه يقرأ ما يدور في خلد المتلقي وذهنه؛ فيبني التركيب مراعيًا طبيعة هذه الأفكار.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول سيبويه: "واعلم أنّ رويدًا تلحقها الكاف وهي في موضع افعل، وذلك كقولك: رويدك زيدًا.... وهذه الكاف التي لحقت رويدًا إنما لحقت لتبين المخاطَب المخصوص، لأن رويدًا تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره، فلحاق الكاف كقولك: يا فلانُ للرجل حين يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، استغناء بإقباله عليك، وقد تقول أيضًا: رويدك: لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيدًا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيدًا ... ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيًا كاستغنائك حين كان مخاطبًا مقبلاً عليك عند قولك: يا زيد"[102].

لقد أولى سيبويه - من خلال النص السابق الذي ردّده النحاة من بعده- اهتمامًا كبيرًا بأحوال المتلقي وبسياق الحال وباللغة المنطوقة، وتجلى ذلك الاهتمام من خلال الإرشارات التي عبَّرت عن تلك الحال، وإيضاح ما يقتضيه ذلك من توافق مع التوجيه النحوي الذي يوجِّه به التركيب. وأول ما يلفت النظر- بحسب ما يشير كريم ناصح الخالدي[103] - تشخيصه لحال المخاطب من حيث الإقبال والإنصات؛ ذلك أنّ إقبال المخاطب على المتكلم وتنبيهه له وإصغاءه إليه - ذو أثر كبير في نفس المتكلم؛ لإيصال ما يريد إبلاغه إلى السامع، ولكي يتيقن أنه وعى ما ذكره بفهم وإدراك. وهذا الأمر وضّحه النحاة بتفصيل بعد سيبويه. ومن ينعم النظر في هذا النص

يتبين له أن النحاة لجأوا إلى علم المخاطَب في توجيه المسائل المختصة بالحذف والإضمار. معلِّلين هذاالحذف بعلم المخاطَب الذي يشكل عنصرًا محوريًّا في التوجيه النحوي؛ فيلجأ المتكلم إلى صياغة التركيب بطريقة يجعلها تقطع سوء الفهم والاختلاط الذي يلمحه من ملامح وجه المتلقي وفي نظراته، وحيرته، وفي التساؤل البادي على وجهه؛ فيذكر القول لتصحيح ما في ذهن المخاطَب[104]، مستعملاً من أدوات اللغة ما يحقق اليقين الذي يزيل الظن فيحل محله، وقد تنبه سيبويه إلى مثل هذه الحالة بقوله: "لتخرج ذلك من قلبه"[105]. فصياغة التركيب تبنى لتوافق إخراج المعتَقَد من قلب المخاطَب[106].

ومن الأمثلة التي اعتمد عليها النحاة في توجيه المعاني المختلفة المتصلة بالقواعد النحوية ما ذكره النحاة في إزالة حالة الظَّن عن المتلقي. ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش في باب العطف حيث يقول: "والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها، لئلا يَظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذِكْرى الأول كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: "جاءني زيدُ عمروٌ"، و"مررت برجلٍ ثوبٍ" فكأنهم أرادوا إزالةَ هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحروف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخبارًا واحدًا"[107].

يظهر من النص السابق أن العطف بين الجملتين جاء لإزالة الظن الذي يمكن أن يقع في نفس المخاطب بأن المراد الجملة الثانية، وأنّ ذكر الجملة الأولى يُفهَم منه أنه يحمله على بدل الغلط، أي جاء من قبيل الغلط؛ فالمتكلم يستدرك ما يمكن أن يعترض ذهن المتلقي من ظن أو شك؛ لأنه في سياق يستدعي ذلك، فيبني التركيب على نحو يزيل هذا الظن. ولعل اعتماد النحاة على ظن المخاطب في توجيه عطف الجملة على الجملة يكشف عن رؤية النحاة للمتلقي، وعن أهمية حساسية المتكلم للموقف وتوقعه وظنه أن المخاطب قد يختلط عليه الأمر، وقد يسأل نفسه إن كانت الجملة الأولى من باب بدل الغلط،أي أنه غلط ونسي، ثم استدرك كلامه بعد ذلك. وهذا يُظهر حضور المتلقي في ذهن المتكلم، فالمتكلم على وعي تام بالرسالة اللغوية التي يريد تبليغها للمتلقي بعيدًا عن اللبس والاحتمال.

كثيرة هي المسائل التي وُجِّهت بالاستناد إلى علم المتلقي ومعرفته، فالتعريف والتنكير ظاهرة محكومة بعلم المتلقي. وهو (أي: علم المتلقي) من المباحث التي يُعنى بها النحويون، وكانت له أهمية في توجيه كثير من المسائل النحوية. وقد عدَّ النحاة النكرة أصلاً والمعرفة فرعًا عليها، من ذلك قول ابن السراج (ت:316ه): "كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل انك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكِر. والنكرة تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس، وحجر، وجمل، وما أشبه ذلك. والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يُسمى إنسان بعمرو، فيكون معروفًا بذلك في حيِّه، فإن سُمِّي باسمه آخر لم نعلم إذا قال

القائل: رأيتُ عمرًا، أيّ العمرين هو، ومن أجل تنكُّره دخلت عليه الألف واللام إذا ثُنِّي وجُمع"[108]. ومما يثبت دور علم المخاطب - توجيه النحاة لمسألة دخول الألف واللام في قول سيبويه: "وأما الألف واللام فنحو الرّجل والفرس والبعير" وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه، دون سائر أمّته؛ لأنك إذا قلت "مررت برجل" فإنك زعمت أنك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطَب، وإذا دخلت الألف واللام فإنما تُذَكِّره رجلاً قد عرفه، فتقول "الرجل الذي من أمره كذا وكذا" ليتوهَّم الذي كان عهده ما تذكَّر من أمره"[109].

يشير النص السابق إلى أن التعريف محكوم بحصول العهد في ذهن المخاطَب، ويتضح ذلك في عبارة سيبويه التي يقول فيها: "وإذا دخلت الألف واللّام فإنّما تذكّره، رجلاً قد عرفه، فتقول "الرجل الذي من أمره كذا وكذا" ليتوهم الذي كان عَهِدَه ما تذكَّر من أمره"، فقد نبَّه إلى أهمية المخاطَب في توجيهه لظاهرة التعريف والتنكير، وأسند إليه الأفعال نحو: يعرف، عرف، يتوهم، عهد، تذكر.

إذًا؛ من خلال النظر في توجيهات النحاة في مثل هذه المسائل - التي راعوا فيها أحوال المتلقي - يجد الدارس أن هذه المسائل تكشف عن أمور في غاية الأهمية كانت حاضرة في الفكر النحوي العربي؛ فهي تكشف عن أن هناك علاقة واضحة بين المتلقي والتوجيه النحوي، ولعل أحوال المتلقي تشكل مرتكزًا كبيرًا في هذه العلاقة؛ فعلم المتلقي، ومعرفة المتكلم بهذا العلم، والمعنى المستفادُ من التواصل بينهما - هو الذي يؤدي إلى حذف بعض العناصر اللغوية، أو تقديم أحدها على الآخر؛ فتفسير معنى كل وجه من الوجوه المحتملة يعتمد على أحوال المتلقي، وعلى المعطيات السياقية، واختلاف الموقف التخاطبي الذي يقال فيه التركيب؛ ويعتمد كذلك على المتغيرات الخارجية المفترض أن تُولَّد فيها الجمل، وما يجري بين أطراف العملية التخاطبية؛ فالتوجيه النحوي يُعَبِّر عن موقف معين يختلف عن موقف آخر تبعًا لقصد المتكلم وتأويل المتلقي.

خاتمة:

لم تكن دراسة النحاة العرب القدامى للغة دراسة شكلية – كما يزعم البعض، بل كانت دراسة معنوية تكشف عن عمق وعيهم بضرورة تأسيس علم قائم على دراسة اللغة في الاستعمال، علم يقوم على أسس لغوية وأسس غير لغوية تراعي البعد الاجتماعي الذي اتخذ من مراعاة أحوال المتلقي وظروفه من علم وجهل وتيقن وغفلة وظن وإنكار وما يعتريه من حالات نفسية طريقًا في الفهم والإفهام، علمٍ استند فيه النحاة إلى "مبدأ إفادة المتلقي" في توجيههم صياغة قواعد التراكيب النحوية، من حذف وذكر وتعريف وتنكير وتقديم وتأخير وغيرها من الأحوال التي

تعترض التراكيب لأغراض ومعان يقتضيها الموقف التخاطبي؛ فجاءت تعليلاتهم منسجمة والعرف الاجتماعي، ملائمة لأحوال المتلقي، حريصة على إيصال المعاني إليه واضحة بعيدة عن أي لبس أو غموض.

ولأن اللغة قامت في أساسها على التخاطب والحوار، نال المتلقي اهتمامًا كبيرًا في الدرس اللغوي العربي، فلولاه لما كان ثمة داع للتخاطب أو الحوار، ولا تعددت أساليب التعبير، ولا تنوعت أنماط التراكيب التي يُعَبِّر المتكلم من خلالها عن المعاني المتعددة؛ فاللغة "ترتكز على التلقي، كيف يفسِّر المتلقي التركيب المسموع أو المقروء؛ وكيف يفهمه من خلال السياق الذي ورد فيه هذا التركيب"[110]، وهذا يلتقي مع ما تذهب إليه أحدث النظريات اللغوية الحديثة التي أعلت من شأن المتلقي كونه شريكًا في العملية التواصلية وعنصرا محوريًّا في بناء المعنى وإنتاجه[111]. وقد أدرك النحاة العرب القدامى أنّ السبل إلى تحقيق الفهم للمتلقي متعددة، فقد يتأتى الفهم من كونه حاضرًا للمشهد التخاطبي، يرى ويسمع أطراف الحديث؛ فرؤية الموقف التخاطبي توحي بالدلالة المقصودة، وتُغْني المتكلم عن ذكر تفصيلات قد يحتاج إليها؛ "فالمتكلم يراعي حال المخاطَب من حيث العلم والجهل به، ويكون أساسًا في ترتيب الكلام وبناء أجزائه"[112]، وبذلك أضحت التراكيب اللغوية عند النحاة مرهونة بأحوال المتلقي والموقف التخاطبي؛ فأحواله هي التي تفرض على المتكلم اختيار تركيب أو أسلوب دون غيره.

The Role of the “Recipient” in Arabic Grammatical Heritage: A Study in the Light of some Modern Approaches

Neveen A. Al Badawi and **Faisal I. Safa,** Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

This research aims at defining the role of the “recipient” in the Arabic grammatical heritage in order to highlight the level of the Ancient Arabic Grammar studies in dealing with the verbal position in general, and the recipient in particular – as he has been described as an important element in the conversational position. Moreover, this paper aims to know the extent of availability of this ancient study of linguistic concepts, which were considered as one of the innovations of modern linguistic studies in their both literary and linguistic aspects. This research also attempts to highlight the role of the active Recipient and its manifestation in the process of discursive communication, directing the speech, and how the elements of the external context work with the internal ones in achieving the understanding, in general, and the understanding of the recipient, in particular, and in the success of the communicative process between the parties of discourse.The current research concluds, in its extrapolating a set of grammatical provisions in the books of grammatical heritage, that the recipient was present in the minds of ancient grammarians as they were building and directing grammar rules, such as defining or undefining grammatical components, preposing them or postposing and deleting them or mentioning. It is not surprising becaused the real function of language, which is creating communication, cannot be realized without the presence of a recipient.

Keywords: Role, the recipient, Arabic grammar, Forming constructions, the benefit (understanding), the security of confusion, Modern approaches.

الهوامش والإحالات:

1 الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، العربية، "تأسيس نحو النص"، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، جامعة منوبة، تونس، 2001، ج922/2.

2 أبو نواس، عمر، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج 7، ع 2، نيسان، 2011، ص:114.

3 حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، مصر، 1997، ص:20.

4 حيال، أحمد حسين، الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة، النجف الأشرف، العراق، السنة الثانية، ع 4، أيار 2017، ص:200.

5 الجاسم، محمد حسن، المعنى وبناء القاعدة، مجلة جامعة دمشق، دمشق، مج (25)، ع (1) + (2)، 2009 ص:84.

6 الفقي، صبحي، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، مصر، ع 39، يوليو 2007، ص: 235.

7 ينظر الفقي، صبحي، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص: 235، نقلا عن Levinson, Stephen: Pragmatics, Cambridge University Press,1983,p:100.

8 ينظر الفقي، صبحي، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص: 235.

9 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، العربية، "تأسيس نحو النص"، ج922/2.

10 الجرجاني، عبد القاهر (ت: 471ه)، دلائل الإعجاز (تحقيق: عبد المنعم الخفاجي)، القاهرة، مكتبة القاهرة، 1969، ص:18، وينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج922/2.

11 ابن هشام، أبو محمد عبد الله (ت:761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991، ج1/ 525، والثوري، عبد الله علي، خصائص تراكيب اللغة العربية، جامعة الأندلس للعلوم التقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (12) العدد(9)، يناير، 2016، ص:265.

12 رحايمي، يوسف، مبدأ التعاون عند غرايس وتجليات حضوره عند السكاكي، خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر نموذجاً، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، لبنان، بيروت، العام الرابع، ع32، يوليو 2017، نقلا عن:

E. Benveniste. Problème de linguistiquegénérale, paris, gallimard 1974, p: 74.

13 ينظر حيال، أحمد حسين، الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية، ص:201.

14 الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، 2013، ج1/55، وينظر حيال، أحمد حسين، الإفهام في النحو العربي، ص:201.

15 ينظر حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص:20.

16 ينظر حميدة، مصطفى، المرجع السابق، ص:22.

17 ينظر الفقي، صبحي، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص:232.

18 ينظر الشيدي، فاطمة، المعنى خارج النص، أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوى للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2011، ص: 6،9.

19 ينظر سرحان، إدريس، التاويل الدلالي التداولي الملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، بحث منشور ضمن كتاب علوي، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2014، ص: 133.

20 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2/ 905.

21 ينظر الشاوش، محمد، المرجع السابق، ج2/ 905.

22 ينظر حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 69.

23 ينظر الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص:373، وينظر سرحان، إدريس، التأويل الدلالي التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ص: 133.

24 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2/906.

25 ينظر الشاوش، محمد،المرجع السابق، ج2/ ص:906.

26 ينظر سرحان إدريس، التأويل الدلالي - التداولي، نقلاً عن Orecchioni,Lenonciation, p: 20.

27 ينظر الشاوش، محمد، المرجع السابق، ج2/ ص:905 – 906.

28 أبو موسى، محمد، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987، ص: 76.

29 عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، 2000، ص: 50.

30 الشاوش، محمد، اصول تحليل الخطاب، ص: 906، وينظر حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص:20.

31 ينظر الموسى، نهاد، الصورة والصيرورة "بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي"، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003، ص:128.

32 ينظر أبو نواس، عمر، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، ص:13.

33 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحلي الخطاب، ج2/ ص897.

34 أبو عرقوب، إبراهيم، الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 1993، ص: 152.

35 ينظر العزاوي، نعمة رحيم، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة المورد، المجلد(10)، العدد(3) و(4)، 1981، ص:121، وينظر العوادي، أسعد، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص:89.

36 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180ه)، الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1/ص:42، وينظر العوادي، أسعد، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، ص: 91.

37 ينظر الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 84، وينظر عوض، سامي، وبصل، محمد، وحمدو، خالد، ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي بين الأداء والموانع، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سورية، مج (31) ع (2)، 2009، ص:113.

38 شبكة صوت العربية، التقديم والتأخير في النحو العربي، 2012/2/1 voice farabic.net@gmail.com

39 ابن يعيش، موفق الدين (ت:643ه)، شرح المفصل، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، (د.ت)، ج 225/1 -226.

40 ينظر أبو عرقوب، إبراهيم، الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، ص:152.

41 ينظر مثلا ابن منظور، لسان العرب، (مادّة لبس).

42 الإفهام من أفهم يُفهم إفهامًا، وأفهمه الدرس: مكّنه من إدراكه له وأحسن تصويره له ينظر مثلًا عمر، أحمد مختار وبمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم اللغة، ط1 / 2008، ج1742/3

43 ينظر سرحان، إدريس، التأويل الدلالي – التداولي للملفوظات، ص:156، نقلا عن ص:Orecchioni, Lenonciation , p156.20.

44 ينظر المرجع السابق، ص:156.

45 زبن، رانيا رمضان، اللسانيات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي، ط1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2015، ص: 201.

46 ينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 97، وينظر زبن، رانيا رمضان، اللسانيّات التواصلية وجذورها في تراث النحو العربي، ص: 202.

47 الرمّاني، أبو الحسن، (ت: 384 هـ) معاني الحروف، (تحقيق: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي)، جدّة، دار الشروق، ط2، 1981، ص: 63.

48 زبن، رانيا رمضان، اللسانيّات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي، ص: 202.

49 الفرجاني، مخزوم علي، غموض الدلالة في التركيب النحوي، مجلة كليات اللغات، 2015، جامعة طرابلس، ليبيا، سبتمبر، ع12، ص: 43.

50 ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1/ ص: 98-99.

51 ينظر حسّان، تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 233.

52 ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت:395ه)، الخصائص (تحقيق: محمد علي النجار)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1952، ج2 / 193، وينظر خانه، إسماعيل قادر، القرينة النحويّة وأمن اللبس، مجلّة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (27)، تمّوز، يوليو 2018، ص: 96.

53 حسّان، تمّام، اجتهادات لغويّة، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2007، ص: 224، وينظر خانه، إسماعيل قادر، القرينة النحوية وأمن اللبس: ص: 96.

54 ينظر الموسى، نهاد، الصورة والصيرورة "بصائر في أحوال، الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي"، ص: 128.

55 ينظر سيبويه، الكتاب، ج1 / ص: 238،224،34، ج2 / ص: 346،297، وهو قول للخليل بن أحمد فهو من أوائل النحاة الذين وظّفوا علم المخاطب في توصية حذف الفعل وإضماره، وتبعه تلميذه سيبويه.

56 المبرّد، محمد بن يزيد (ت:285ه)، المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، ط1، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994، ج3، ص: 254.

57 ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت:316ه)، الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، ج2 / 241.

58 العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:616ه)، اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق: غازي مختار طليمات)، بيروت دار الفكر، 1995، ج1 / 157، وينظر أبو نوّاس، عمر، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، ص: 108

59 ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج150/1، ج2 / 6، ص 83، 192، 246، 247، ج3 /104، ص 374، 469، ج4 / 127.

60 الأستراباذي، رضي الدين، (ت: 686ه) شرح الرضي على الكافية (تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر)، ط2، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، 1996، ج2 /272، وينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2 /1136.

61 ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669ه)، شرح جمل الزجاجي (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار)، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 444.

62 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2 / 1175.

63 ينظر المرجع السابق،ج2 / 1175.

64 ينظر أبو نوّاس، عمر، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، ص: 102.

65 يذكر أوستن أن بنطق كل جملة مفردة يتم إنجاز جزء من الأحداث المختلفة = الأفعال في الوقت نفسه وهي:

1 فعل التلفّظ، حقيقة أنّ المرء قال شيئا، قول الجملة بشكل مطلق

2 فعل الإنجاز النظري الذي يشي إلى ما ينبغي أن يجعل بالقول، وما ينبغي أن يحدث كأن يحذَر أحد أو يرجو أحد

3 فعل الإنجاز التام الذي يصف أثر القول اللغوي في السامع، أي ما يسبّبه لدى السامع (بأنّه مثلا: فرح أو غضب) فالتقييم الفرعي لفعل التلفّظ إلى فرع صوتي (نطق الأصوات)، وفعل تواصلي (نطق الكلمات في تركيبات قواعدية معيّنة، مستويات القواعد والمعجم)، وفعل تثبيت المعنى (مستوى الدلالة): ينظر هاينه من، فولفجانج، وفيهفيجر، ديتر، مدخل إلى علم اللغة النصّي (ترجمة: فالح بن شبيب العجمي) السعودية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1999، ص: 63.

66 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2 / 1175، وينظر في المعنى نفسه: الشاوش، ج1136/2.

67 ينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 61.

68 ينظر الخفاجي، بان، المرجع السابق، ص: 62.

69 ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج23/3.

70 ينظر سورة يوسف، آية (82).

71 ينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 72.

72 صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص: 220.

73 صفا، فيصل، طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة، مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد، باكستان، مج 31، ع 4، أكتوبر – ديسمبر 1995، ص: 139.

74 ينظر ابن عصفور، شرح الجمل، ج1 /354 وينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1-225.

75 ينظر الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ج2-898، وينظر، بايزيد، ليلى محمد، العملية التواصلية في شرح الجمل لابن عصفور، ما بين مقاصد المتكلّم وأحوال المخاطب، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد (11)، مارس 2008، ص: 379.

76 ينظر مثلا ابن عصفور، شرح الجمل ج1 / 354، وابن يعيش، شرح المفصل ج1 / 224، والسيوطي (ت: 911 هـ) الإمام جلال الدين والأشباه والنظائر (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، القاهرة 1975، مكتبة الكليات الأزهر، ج45/2.

77 ينظر مثلا سيبويه، الكتاب، ج1 / 74، وينظر المبرّد، المقتضب، ج 4 / 126.

78 ينظر إبن عصفور، شرح الجمل، ج2 / 285، وينظر بايزيد، ليلى محمد، العملية التواصلية في شرح الجمل لابن عصفور ما بين مقاصد المتكلّم وأحوال المخاطب، ص: 379.

79 ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1 / 224.

80 ينظر سيبويه، الكتاب، ج2/78-79.

81 السيرافي، أبو سعيد (ت:368ه)، شرح كتاب سيبويه (تحقيق: أحمد حسين مهدلي، وعلي سيد علي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008، ج2/ 406.

82 ينظر سيبويه، الكتاب، ج2/ ص: 78،79.

83 ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2 /407-408.

84 ينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 73- 74.

85 ينظر مثلًا الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق: مصطفى حجازي)، (راجعه: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم جمعة)، الكويت، التراث العربي، ط1، 2001، ج35، ص365، وينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (ظ، ن، ن).

86 حمّو، ذهبيّة، لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2012، ص: 192، نقلًا عن:
Edition, Hermann, 3 Ducrot (Oswald), Dire et ne pas dire, Paris, editeur, 1972, p: 204.

87 ينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 110.

88 ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/221.

89 ينظر الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، ج2/ 357.

90 ينظر حمو، ذهبية، لسانيّات التلفّظ، ص: 194.

91 ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج/5 ص: 20.

92 ينظر ابن عصفور، شرح الجمل، ج233/1، وينظر بايزيد، ليلى، العمليّة التواصلية في شرح الجمل لابن عصفور ما بين مقاصد المتكلّم وأحوال المخاطب، ص: 377.

93 ينظر بايزيد، ليلى محمد، العملية التواصلية في شرح الجمل لابن عصفور ما بين مقاصد المتكلّم وأحوال المخاطب، ص: 378

94 السهيلي، أبو القاسم (ت:581ه)، نتائج الفكر في النحو (حققه وعلق عليه: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992، ص: 253، وينظر الخفاجي، بان، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 107.

95 ينظر حمّو، ذهبيّة، لسانيات التلفّظ، ص: 196.

96 ينظر حمّو، ذهبيّة، المرجع السابق، ص: 196 – 197، نقلًا عن:
Ducrot (Oswald), Dire et ne pas dire, p: 90

97 ينظر حمّو، ذهبيّة، المرجع السابق، ص: 196.

98 ينظر نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 32 – 33.

99 إبراهيم، نبيلة، القارئ في النص، نظرية التأثير والاتصال، القاهرة، مصر، مجلة فصول المصرية الهيئة العامة المصرية، مج(5)، ع(1)،1984، ص:101.

100 الحاج صالح، عبد الرحمن، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع78، وينظر الكتاب، سيبويه، ج2/ 347.

101 ينظر الكتاب، سيبويه، ج1/ 244 وينظر الخالدي،، كريم حسين مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، مجلة المورد، العراق، ع 3، 2002، ص19.

102 ينظر الخالدي كريم حسين ناصح، المرجع السابق، ص19.

103 الخالدي، كريم ناصح، نظرية نحو الكلام (رؤية عربية أصلية)، بيروت، دار الكتب العلمية، 2014، ص159.

104 ينظر سيبويه، الكتاب، ج1/ 429.

105 ينظر الخالدي، كريم ناصح، نظرية نحو الكلام (رؤية عربية أصلية)، ص159.

106 ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج8/ 90.

107 ابن السراج، أبوبكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت: 316ه)،الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، ج1 /148.

108 ينظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص60، وينظر الشاوش، محمد، اصول تحليل الخطاب،ج2/ ص1012.

109 ينظر الفقي، صبحي، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، ص: 232.

110 صالح، بشرى موسى، نظرية التلقي أصول وتطبيقات، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999، ص: 29.

111 ينظر الخالدي، كريم حسين، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص: 23.

المصادر والمراجع:

إبراهيم، نبيلة، (1984). القارئ في النص، نظرية التأثير والاتصال، القاهرة، مصر، **مجلة فصول المصرية الهيئة العامة المصرية**، مج(5)، ع(1).

الأستراباذي، رضي الدين (ت: 686هـ)، (1996)، **شرح الرضي على الكافية**، (تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر)، ط2، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي.

بايزيد، ليلى محمد، (2018)، العملية التواصلية في شرح الجمل لابن عصفور ما بين مقاصد المتكلّم وأحوال المخاطب، جامعة الجلفة، **مجلة آفاق العلوم**، العدد (11) مارس.

الثوري، عبد الله علي، (2016)، خصائص تراكيب اللغة العربية، جامعة الأندلس للعلوم التقنية، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (12) العدد(9)، يناير.

الجاسم، محمد حسن، (2009)، المعنى وبناء القاعدة، **مجلة جامعة دمشق**، مج (25)، ع (1) + (2).

الجرجاني، عبد القاهر (ت: 471هـ)، (1969)، **دلائل الإعجاز**، (تحقيق: عبد المنعم الخفاجي)، مكتبة القاهرة، القاهرة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت:395ه)، (1952)، **الخصائص**، (تحقيق: محمد علي النجار)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

الحاج صالح، عبد الرحمن، (1996)، الجملة في كتاب سيبويه، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، العدد(78).

الحاج صالح، عبد الرحمن، (2013)، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، الجزائر، موفم للنشر.

حسّان، تمّام، (2007)، **اجتهادات لغويّة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

حسّان، تمّام، (د.ت)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حمّو، ذهبيّة، (2012)، **لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب**، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو.

حميدة، مصطفى، (1997)، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، مصر.

حيال، أحمد حسين، (2017)، الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية، **مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة**، النجف الأشرف، العراق، السنة الثانية، ع 4، أيار.

الخالدي، كريم حسين ناصح، (2002)، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، **مجلة المورد**، العراق، ع 3،.

الخالدي، كريم حسين ناصح، (2014)، **نظرية نحو الكلام (رؤية عربية أصلية)**، دار الكتب العلمية، بيروت.

خانه، إسماعيل قادر، (2018)، القرينة النحويّة وأمن اللبس، **مجلّة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، العدد (27)، تمّوز، يوليو.

الخفاجي، بان، (2008)، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

رحايمي، يوسف، (2017)، مبدأ التعاون عند غرايس وتجليات حضوره عند السكاكي، خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر نموذجًا، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، **مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية**، لبنان، بيروت، العام الرابع، ع 32، يوليو.

الرمّاني، أبو الحسن (ت: 384 هـ)، (1981)، **معاني الحروف**، (تحقيق: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي)، ط2، دار الشروق، جدة.

زبن، رانيا رمضان، (2015)، **اللسانيات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي**، ط1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، (د.ت)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط2، الكويت.

ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت:316هـ)، (د.ت)، **الأصول في النحو**، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سرحان، إدريس، (2014)، **التأويل الدلالي – التداولي للملفوظات**، بحث منشور ضمن كتاب علوي، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

السهيلي، أبو القاسم (ت:581هـ)، (1992)، **نتائج الفكر في النحو**، (حققه وعلق عليه: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180هـ)، (1988)، **الكتاب**، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة..

السيرافي، أبو سعيد (ت:368هـ)، (2001)، **شرح كتاب سيبويه**، (تحقيق: أحمد حسين مهدلي، وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، الإمام جلال الدين (ت: 911 هـ)، (1975)، **الأشباه والنظائر**، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، مكتبة الكليات الأزهر، القاهرة.

الشاوش، محمد، (2001)، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**، "تأسيس نحو النص"، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، جامعة منوبة، تونس.

شبكة صوت العربية، (2012)، **التقديم والتأخير في النحو العربي**، 1/2/ voice farabic.net@gmail.com.

الشيدي، فاطمة، (2011)، **المعنى خارج النص، أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب**، دار نينوى للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

صالح، بشرى موسى، (1999)، **نظرية التلقي أصول وتطبيقات**، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

صحراوي، مسعود، (2005)، **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

صفا، فيصل، (1995)، طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة، **مجلة الدراسات الإسلامية**، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد، باكستان، مج 31، ع 4، أكتوبر – ديسمبر.

عبد الرحمن، طه، (2000)، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، ط2، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب.

العزاوي، نعمة رحيم، (1981)، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، **مجلة المورد**، المجلد(10)، العدد(3) و(4).

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)، (1998)، **شرح جمل الزجاجي**، (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار)، (إشراف: إميل بديع يعقوب)، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1995)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (تحقيق: غازي مختار طليمات)، دار الفكر، بيروت.

عمر، أحمد مختار وبمساعدة فريق عمل، (2008)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم اللغة.

العوادي، أسعد، (2011)، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.

عوض، سامي، وبصل، محمد، وحمدو، خالد، (2009)، ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي بين الأداء والموانع، **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، اللاذقية، سورية، مج(31)، ع(2).

الفرجاني، مخزوم علي، (2015)، غموض الدلالة في التركيب النحوي، **مجلة كليات اللغات**، جامعة طرابلس كلية اللغات، ليبيا، ع12، سبتمبر.

الفقي، صبحي، (2007)، التداولية عند ابن جني، دراسة تطبيقية في كتاب الخصائص، **مجلة الدراسات الشرقية**، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، مصر، ع 39، يوليو.

المبرّد، محمد بن يزيد (ت:285هـ)، (1994)، **المقتضب**، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، ط1، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

ابن منظور، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

أبو موسى، محمد محمد، (1987)، **دلالات التراكيب دراسة بلاغية**، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة.

الموسى، نهاد، (2003)، **الصورة والصيرورة "بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي"**، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.

نحلة، محمود أحمد، (2002)، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية.

أبو نواس، عمر، (2011)، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج 7، ع 2، نيسان.

هاينه من، فولفجانج، وفيهفيجر، ديتر، (1999)، **مدخل إلى علم اللغة النصّي**، (ترجمة: فالح بن شبيب العجمي) السعودية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله (ت:761هـ)، (1991)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين (ت:643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصل**، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.